# قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي

أ. م. د. صلاح مهدي البيرماني
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

## الملخص

يعد متوسط دخل الفرد من اكثر المعايير استخداماً للتميز بين الدول المتقدمة والنامية، لهذا ركزت جهود التنمية الاقتصادية على رفع متوسط الدخل القومي، ويعد الانفاق الاستثماري احد الركائز الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية الذي يترتب عليه توسيع الطاقة الانتاجية، ورفع مستوى الدخل القومي بمعدلات اكثر من الانفاق الاولي وذلك بفضل التفاعل بين المضاعف والمعجل، الا ان مقدرة القطاعات الاقتصادية في توليد الدخل القومي نتيجة للانفاق الا ولي تختلف من قطاع لاخر وذلك تبعاً للعلاقات التشابكية لهذا القطاع مع القطاعات الاخرى فضلاً عن معامل راس المال/ الانتاج. لهذا لا بد من معرفة تلك القطاعات ذات القدرة الكبيرة على توليد الدخل، لتوجيه الدفعة القوية من الاستثمارات اليها.

ويعد تحليل المستخدم - المنتج الديناميكي افضل الاساليب لدراسة التفاعل بين المضاعف والمعجل لقدرته على حسابه على مستوى كل قطاع وكذلك على مستوى الاقتصاد القومي. وعند حساب التفاعل بين المضاعف والمعجل للاقتصاد العراقي كانت سنة 1982، تعد افضل سنة لاداء الاقتصاد العراقي حيث كان التغير في الطلب النهائي بمقدار وحدة نقدية واحدة على مستوى كل قطاع، يحقق دخل مقداره 53.74 وحدة نقدية على مستوى الاقتصاد القومي مقارنة مع سنة 1976 وسنة 1988.

**Summary**

**The individual average income is considered one of the most used criteria for the distinguishing between the developed and the developing countries, for this reason the efforts of economic development has been construed on increasing the average national income, the investment expenditures is considered one of the basic foundations for economic development operation which lead to the expanding the prodection power of the economy, and increasing the level of national income in an averages greaten than the primary expenditures due to the work and interaction between the multiplier and the accelerator. But the ability of the economic sectors in the generation of national income as a result of the primary expenditures is different from one section to the other according to the relationships for this section with the other sectors and in addition to the output/capital ratios. For this reason we must have knowledge about those sectors that have great ability to generate income, in order to provide and directed the big push of investments to these sectors.**

**After analyzing the dynamic input - output, the best methods for the studying of the interaction between the multiplier and the acceleration for its ability to be calculator on the level of each sector and also on the level of national income. During considering and calculating the interaction between the multiplier and the calculator you the Iraqi economy 1982 was considered the best year in the achievement of the Iraqi economy. Because the changes in the final demand was amounted to one unit on the level of each factor, and realized income amounted to I.D. 53.74 on the level of the Iraqi national income in compansion with the years 1976 and 1988.**

## مقدمة

يعد الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد من اكثر المعايير استخداماً للتمييز بين الدول المتقدمة والنامية، ولهذا انصبت جهود التنمية الاقتصادية على رفع مستوى الدخل القومي، ويعد الانفاق الاستثماري احد الركائز الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية الذي يترتب عليه توسيع الطاقة الانتاجية ورفع مستوى الدخل القومي وبمعدلات اكبر من الانفاق الاولي وذلك بفعل المضاعف ولكن التغير في الدخل لا يتوقف على عمل المضاعف فقط، وانما للمعجل دور في ذلك، وان المضاعف والمعجل لا يعمل كل منهما بمعزل عن الاخر حيث هناك تداخل بينهما.

ان التغير في النفقات الاستهلاكية ناجم عن حصول تغير في مستوى الدخل وهذا بدوره ناجم عن حصول تزايد في حجم الاستثمارات، وان التغير في النفقات الاستثمارية هو نتيجة للتغير الناشيء عن التغير في النفقات الاستهلاكية.

ومن الجدير بالذكر ان التغير في الدخل لا يكون متساوي في جميع القطاعات، وانما يختلف من قطاع لاخر، وهذا يعتمد على عدة عوامل منها الفن الانتاجي المستخدم (معامل راس المال/ للانتاج)، وكذلك على درجة العلاقات التشابكية للقطاع مع القطاعات الأخرى وفاعلية وأداء كل قطاع.

واذا كان رفع مستوى الدخل القومي هو معيار التمييز بين الدول المتقدمة والنامية، لهذا لا بد من معرفة تلك القطاعات التي لها مقدرة اكبر من غيرها على توليد الدخل القومي، (القطاعات القائدة لعملية التنمية)، لغرض توجه لها الدفعة القوية من الاستثمارات، لقدرتها على تحفيز بقية القطاعات على النمو والتطور. ويعد تحليل المستخدم- المنتج الديناميكي افضل اسلوب لدراسة التفاعل بين المضاعف والمعجل لانه يمكن من خلاله دراسة هذا التفاعل على مستوى كل قطاع وعلى مستوى الاقتصاد القومي ككل.

## مشكلة البحث

هناك حد أدنى من الموارد الاقتصادية، يجب ان توجه للاستثمار، لكي يكتب لعملية التنمية النجاح، وانطلاق الاقتصاد في مسار النمو الذاتي، وبالنظر لشحة الفائض الاقتصادي الذي يوجه للاستثمار في البلدان النامية، لذا لا بد من تشخيص القطاعات ،التي تولد اكبر معدل من النمو للدخل القومي نتيجة تلك الأستثمارات.

## هدف البحث

قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي، لتشخيص القطاعات القائدة التي يجب ان توجه الاستثمارات لها، لقدرتها على تحفيز بقية القطاعات على النمو والتطور السريع، بحكم العلاقات التشابكية بين هذه القطاعات والقطاعات الاقتصادية الاخرى.

## فرضية البحث

تخلف الاقتصاد العراقي، جعل مقدار التغير في الدخل نتيجة لتفاعل عمل المضاعف والمعجل، يمتاز بانخفاض قيمته ، وتقارب الفروق بينهما على مستوى القطاعات الاقتصادية.

## هيكل البحث

وقد تضمن البحث المباحث الاتية:

1- الإطار النظري الاقتصادي للمضاعف والمعجل.
2- تطور عناصر الانفاق الكلي.
3- تحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي.
4- الاستنتاجات والتوصيات.

## 1- الإطار النظري الاقتصادي للمضاعف والمعجل.

### 1-1: مبدا المضاعف Multiplier Principle[1]

يعتبر الاقتصادي R. F. Kahn اول من ادخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية ، وذلك في سنة 1931 وقد عرف مضاعف Kahn بمضاعف الاستخدام، الذي يوضح العلاقة بين الاستخدام الاولي الناتج عن النفقات العامة وبسببها، والاستخدام الكلي، ويحسب بالصيغة الاتية:

$$M_E = \frac{1}{1-\Delta ei} ---(1)$$

حيث:

$M_E$: تمثل مضاعف الاستخدام.

$\triangle ei$: تمثل التغير النسبي الاولي الذي يحصل في عدد المشتغلين في الاقتصاد بشكل مستقل.

الا ان مفهوم المضاعف ارتبط بالاقتصادي Keynes الذي اوضح اثر التغير في الاستثمار على الدخل القومي، لهذا سمي مضاعف Keynes بمضاعف الاستثمار.

ويشير مضمون مضاعف الاستثمار الى ان الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي الى حدوث زيادة مضاعف في الدخل القومي، من خلال ما يحدثه الانفاق الاستثماري من زيادات متتالية في الاستهلاك ومن ثم في مستوى الاستخدام، وان مجموع الزيادة الاولية في الاستثمار وبعبارة اخرى فان الزيادة في الدخل ($\triangle Y$) تساوي مقدار الزيادة الاولية في الاستثمار ($\triangle I$) مضروبة في قيمة مضاعف الاستثمار M.

$$\Delta Y = \Delta I.M ------(2)$$

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \quad ---------- (3)$$

لذا فمضاعف الاستثمار عند Keynes هو معامل عددي يبين مقدار الزيادة الكلية. في الدخل القومي الناجمة عن زيادة معينة في الاستثمار التلقائي.

والحقيقة ان أي تغير في بنود الطلب النهائي لها تاثير مضاعف على الدخل القومي وبنفس اتجاه التغير. ولذا يمكن ذكر انواع مختلفة من المضاعفات (مضاعف الاستثمار، مضاعف الانفاق الحكومي، مضاعف الاستهلاك، مضاعف الاستيرادات، مضاعف الصادرات).

## 1-2 : الية عمل المضاعف :

لو فرضنا حدوث زيادة في احدى عناصر الطلب الكلي، وليكن في الانفاق الاستثماري، فان ذلك سيؤدي الى زيادة في الطلب على عناصر الانتاج، (زيادة الدخول الموزعة) وزيادة الدخل القومي بمقدار الزيادة الجديدة في الانفاق الاستثماري.

وان مالكي عوامل الانتاج سيقومون بتوزيع الدخول الجديدة بين الانفاق الاستهلاكي والادخار وبمقدار يحدده الميل الحدي للاستهلاك، لان الاستهلاك دالة للدخل C=f(y).

ان زيادة الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاك في الأمد القصير، غير ان بقاء العرض ثابتا"، (لعدم مرونة الجهاز الانتاجي) مما يودي ذلك الى زيادة الاسعار، ومن اجل مواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب لابد من زيادة العرض الكلي، من خلال التوسع في الأنفاق الاستثماري والاستخدام وهذا سيؤدي إلى زيادة جديدة في الدخل والناتج وهكذا تستمر العملية.

ان الزيادة في الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق الاستثماري لا تحصل مباشرة وانما بفعل زيادات متناقصة ومتلاحقة (في الاستهلاك والدخل) وان سبب تناقص هذه الزيادة هو كون الميل الحدي للاستهلاك 1 >mpc> 0 وهذا يعني ان جزء من الدخل لا ينفق وانما يدّخر. وينتهي عمل المضاعف عندما يتحول كل الانفاق الاستثماري الجديد الى ادخار بفضل mps.

ويمكن التعبير عن ذلك بالمخطط الاتي.

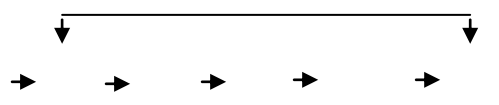

**△I △N △Y △C △AD △N**

**حيث:**

**N: يمثل الاستخدام**

**AD: تمثل الطلب الكلي.**

**ولكي يؤدي المضاعف عمله لابد من توفر بعض الشروط منها مرونة منحنى العرض الكلي، ورغبة المنتجين للاستجابة للتغيرات الحاصلة في الطلب وكذلك وجود مرونة في المعروض من راس المال العامل الضروري لزيادة حجم الانتاج ويمكن تحديد الصيغة الرياضية للمضاعف في اقتصاد يتكون من قطاعين كالاتي:**

**Y=C+I ----------(4)**

**△Y=△C+△I ----------(5)**

**△Y بالقسمة على (6)** ---------- $\frac{\Delta Y}{\Delta Y}=\frac{\Delta C}{\Delta Y}+\frac{\Delta I}{\Delta Y}$

$1=\frac{\Delta C}{\Delta Y}+\frac{\Delta I}{\Delta Y}$ **----------(7)**

$\frac{\Delta I}{\Delta Y}=1-\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ **----------(8)**

**ولما كان** $mpc=\frac{\Delta C}{\Delta y}$

**فان** $\frac{\Delta I}{\Delta Y}=1-mpc$ **--------- (9)**

**وبقلب طرفي المعادلة:**

$\frac{\Delta Y}{\Delta I}=\frac{1}{1-mpc}$ **---------- (10)**

**ولما كان** $m=\frac{\Delta Y}{\Delta I}$ **حيث m تمثل المضاعف فان**

$m=\frac{1}{1-mpc}$ **----------(11)**

**1 – mpc = mps ----------(12)**

**ولما كان**

**حيث mps يمثل الميل الحدي للادخار**

**mpc يمثل الميل الحدي للاستهلاك**

**اذن:**

$m=\frac{1}{mps}$ **------ (13)**

تشير الصيغة الرياضية للمضاعف الى وجود علاقة طردية بين قيمة المضاعف و mpc. لهذا من المتوقع ان يكون للانفاق الاستثماري، تاثير كبير في زيادة الدخل القومي في الاقتصادات المتخلفة، وذلك لارتفاع mpc و ( MPI الميل الحدي للاستثمار) فيها. ولكن الحقيقة تشير الى عكس ذلك تماماً وذلك يعود الى ضعف الجهاز الانتاجي فيها وعدم مرونته، والنقص في رؤوس الاموال والخبرة الفنية، وهذا ما يسبب ارتفاع الميل الحدي للاستيرادات للتعويض عن النقص في المعروض السلعي.

مما يسبب تسرب تأثير عمل المضاعف الى الخارج، كذلك ضخامة مستوى الاكتناز لدى البلدان المتخلفة، وتخلف جهازها المصرفي يؤدي الى عدم ظهور، تأثير عمل المضاعف بشكل " زيادة في الدخل القومي والناتج والاستخدام.

## 1-3 : مبدا المعجل Acceleration Principle[2]

يقصد بالمعجل الاثار التي يتركها الانفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة الدخل القومي (بفعل المضاعف) يؤدي الى زيادة الطلب على وسائل الانتاج، (بفرض عدم وجود خزين منها) وهذا ما يعرف بالاستثمار المشتق او المولد.

وبعبارة اخرى يشير المعجل الى ان الاستثمار الصافي دالة لمعدل التغير في الناتج الكلي وليس لمستوى الناتج الكلي.

وقد كان اول من تطرق الى هذا المفهوم الاقتصادي الفرنسي Aflalion سنة 1908، ولكن الصيغة الحديثة لهذا المبدا تعود الى الاقتصادي الامريكي J. M. Clark سنة 1917. ثم قام بتطويره كل من P. Samuelson وR. Frish. وقد اهتم كتاب المعجل ومنهم Hansen و Hick بالتفرقة بين نوعين من الاستثمار هما الاستثمار المستقل والاستثمار المسبب الذي هو دالة للدخل.

ان المعجل يعبر عن مقدرة الاقتصاد باشباع الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (المتولدة بفعل المضاعف)، من خلال التوسع بانتاج السلع الانتاجية الضرورية لانتاج تلك السلع.

فعند ثبات مستوى التكنيك في الاقتصاد، وان الجهاز الانتاجي يعمل بكامل طاقته الانتاجية، فان الزيادة في الناتج (△Y) سوف تحتاج الى مقدار في المخزون الراسمالي مقداره (△K) والذي يساوي:

$$\triangle k = C.\triangle Y \quad \text{---------- (14)}$$

C: تمثل معامل راس المال/ الانتاج

ولما كان التغير في الخزين الرأسمالي هو عبارة عن الاستثمار الصافي (I). لذا يمكن كتابة المعادلة (14) بالصيغة الاتية.

$$I = C \,.\, \triangle Y \quad \text{---------- (15)}$$

وهذا هو التعبير الجبري عن مبدأ المعجل الذي يشير ايضاً الى التغير في الطلب على السلع النهائية يسبب تغيراً مضاعفاً في الاستثمار المسبب وان قيمة تعتمد على مقدار راس المال / الانتاج.

## الية عمل المعجل

المعجل عبارة عن رد فعل لمضاعف سابق حيث زيادة الانفاق وما يترتب عليه من زيادة الدخل القومي (△Y) (بفعل المضاعف)، وما يرافق ذلك من زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (△D) وزيادة اسعارها (△P)، مما يشجع المنتجين على زيادة العرض (△S)، وعند عدم مرونة الجهاز الانتاجي، مما يقتضي الامر توسيع هذه الطاقات، من خلال زيادة الطلب على السلع الانتاجية أي الاستثمار في قطاع انتاج السلع الانتاجية I، (لاشباع الطلب على السلع الاستهلاكية)، عملية الاس تثمار هذه تؤدي الى زيادة الدخول والطلب من جديد مولداً دورة جديدة من زيادة الدخل ويمكن التعبير عن ذلك بالمخطط الاتي:

ولكي يؤدي المعجل دورة، لابد من توفر البيئة الاقتصادية الملائمة والتي تتمثل بكون القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية يعمل بكامل طاقته، وان يقوم المنتج بعملية الاستبدال **Replacement** في كل سنة وحسب العمر الانتاجي للماكنة مع وجود طاقة فائضة في القطاع المنتج للسلع الانتاجية

فضلا عن توفر عمل مضاعف سابق لان المعجل هو رد فعل للمضاعف وتوفر احتياطي من مستلزمات الانتاج تكفي لزيادة الانتاج، وان يعتقد المنتجين ان التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية هي تغيرات دائمة وليست مؤقتة لكي يزيدوا من الطلب على السلع الانتاجية.

اما تاثير المعجل على الدخل القومي فيتوقف على معامل راس المال/ الانتاج الذي يختلف من قطاع لاخر لذلك فالمعجل يختلف ايضا من قطاع لاخر، مما يقتضي ضرورة تقسيم التغيرات في الطلب على مستوى كل قطاع للتعرف على اثر المعجل بشكل دقيق.

لذلك فان افضل اسلوب لقياس اثر المعجل على مستوى كل قطاع وعلى مستوى الاقتصاد القومي هو تحليل المستخدم - المنتج الديناميكي وهذا ما سيتم استخدامه في هذا البحث.

### 1-4 : التفاعل بين المضاعف والمعجل [3]

اتضح لنا من التحليل السابق ان التغير في النفقات الاستثمارية (او احد عناصر الطلب الكلي)، تؤدي الى تغيراً اكبر في الدخل والاستهلاك، وان مقدار هذا التغير يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك (وهذا ما يعرف بمضاعف الاستهلاك).

وان التغير في الطلب الاستهلاكي يؤدي الى تغير وبنفس النسبة من الاستثمار والدخل (وهذا ما يعرف بالمعجل).

أي هناك تداخل بين عمل المضاعف والمعجل حيث ان التغير في النفقات الاستهلاكية هو نتيجة للتغير في النفقات الاستثمارية، وان التغير في النفقات الاستثمارية هو نتيجة للتغير الناشي عن التغير في النفقات الاستهلاكية.

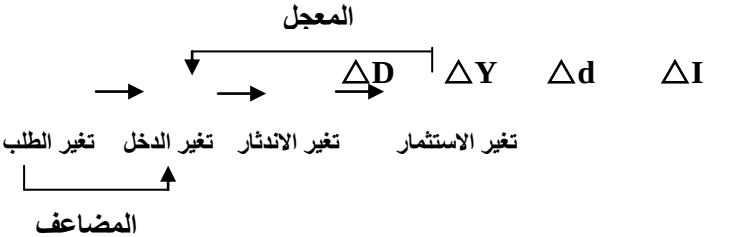

وهكذا يستمر هذا التفاعل بين المضاعف والمعجل الى ان يتم استغلال كافة الموارد الاقتصادية.

وقد كان الاقتصادي **Harrod** اول من اشار الى فكرة التداخل بين المضاعف والمعجل في كتابه **The Trade Cycle**.

الا ان **Harrod** لم يستطع بناء نظرية عامة عن التداخل بين المضاعف والمعجل لانه لم يدخل في التحليل نتائج تغير نسب كل من المضاعف والمعجل.

الا ان اقتصاديين اخرين تداركوا هذا النقص من خلال افتراض قيم مختلفة لكل من المضاعف والمعجل، ومن افضل النماذج التي عالجت هذا الموضوع هو نموذج هانس- سامولسون **Hansen-Samuelson model** . حيث يوضح النموذج عند افتراض نسباً مختلفة لكل من المضاعف والمعجل يمكن الحصول على نتائج مختلفة للدخل ناتجة عن تفاعل بين المضاعف والمعجل.

امتازت النماذج السابقة بقياس قيمة التغير في الدخل على مستوى الاقتصاد القومي ككل (وليس على مستوى كل قطاع) الناتج عن التداخل بين المضاعف والمعجل. بينما تحليل المستخدم – المنتج الديناميكي يمكن من خلاله قياس التغير في قيمة الدخل على مستوى كل قطاع وكذلك على مستوى الاقتصاد القومي ككل الناتج عن التداخل بين المضاعف والمعجل.

وذلك باستخدام المعادلة الاتية:

$$X_t = (I. A. r B)^{-1}. f_t \text{ ----------(16)}$$

حيث:

$X_t$: تمثل موجة الانتاج المتولد.

I: تمثل مصفوفة الوحدة.

A: تمثل مصفوفة المعاملات الفنية.

r: تمثل مصفوفة قطرية لمعدلات النمو المستهدفة والتي حددت بـ (10%) لكل قطاع وذلك لغرض المقارنة بين القطاعات وتحديد القطاع القائد.

$F_t$: تمثل موجه الطلب النهائي والذي يساوي واحد لكل قطاع.

من خلال هذه المعادلة، يتم حساب قيمة الانتاج المتولد عن التغير في الطلب النهائي، لكل قطاع بمقدار وحدة نقدية واحدة.

ولغرض التوصل الى قيمة الزيادة في الدخل الناتجة عن التداخل بين عمل المضاعف والمعجل، نتيجة التغير في الطلب النهائي بمقدار وحدة واحدة. لابد من طرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج المتولد. وذلك بعد حساب قيمة مستلزمات وكالاتي:

$$K_t = A_t . X_t \quad \text{---------- (17)}$$

$K_t$: تمثل موجه المستلزمات.

$$Y_t = X_t - K_t \quad \text{---------- (18)}$$

$Y_t$: تمثل مقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في الطلب النهائي بمقدار وحدة واحدة.

## 2- تطور عناصر الأنفاق الإجمالي

### 2-1: تطور الأنفاق الحكومي

تظهر دالة الانفاق الحكومي(G)[4] انه كان يتزايد كل سنة بمقدار 108 الف دينار سنوياً

$$G=846+108T - 3229_{D91:2004} + 988_{D97:2004}$$

t 2.99 4.86 - 3.63 2.60

$R^2= 0.663$ $\overline{R^2}= 0.633$ F= 20.29

كما تظهره معلمة المتغير T ، كما ان الدالة شهدت تغيراً هيكلياً سالباً بلغ (3299-) رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{91:2004}$ والذي بدا سنة 1991، وهذا ناتج عن الحصار الاقتصادي بسبب احداث الكويت.

كما ان الدالة شهدت تغيراً هيكلياً موجباً بلغ (988) الف دينار، رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{97:2004}$، والذي بدا سنة 1997، وهذا ناتج عن التحسن في الوضع الاقتصادي بعد تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء).

وقد بلغت نسبة مساهمة الانفاق الحكومي في اجمالي الانفاق الاجمالي خلال فترة البحث (22.57%) وهو ياتي بالمرتبة الرابعة (كما هو موضح من خلال جدول(1 )). محققاً معدل نمو مركب بلغ 0.94- % حيث جاء في المرتبة الاخيرة (كما هو موضح من خلال جدول 2).

جدول (1) متوسط نسبة مساهمة عناصر الانفاق في الأنفاق الكلي.

| الفترة / عناصر الانفاق | 1970-1980 | الترتيب | 1981-1990 | الترتيب | 1991 -2004 | الترتيب | 1970-2004 | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الانفاق الحكومي | 18.63 | 5 | 35.86 | 4 | 15.52 | 4 | 22.57 | 4 |
| الانفاق الاستهلاكي الخاص | 31.28 | 2 | 57.33 | 2 | 32.73 | 3 | 39.75 | 3 |
| التغير في الخزين | 3.08 | 6 | -10.95 | 6 | 13.45 | 5 | 3.1 | 6 |
| الانفاق الاستثماري | 21.64 | 4 | 32.86 | 5 | 9.6 | 6 | 2.10 | 5 |
| الصادرات | 54.78 | 1 | 46.59 | 3 | 66.24 | 1 | 57.00 | 1 |
| الاستيرادات | 29.55 | 3 | 58.80 | 1 | 48.31 | 2 | 46.09 | 2 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات في الملحق الاحصائي

جدول(2) معدل النمو المركب لعناصر الانفاق الكلي للاقتصاد العراقي

| الفترة / عناصر الانفاق | % 80-70 | الترتيب | % 90-81 | الترتيب | % 2004-91 | الترتيب | % 2004-70 | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الانفاق الحكومي | 14.6 | 5 | 5.8 | 3 | 23.6 | 5 | -0.94 | 6 |
| الانفاق الاستهلاكي الخاص | 14.6 | 5 | 4.8 | 4 | 3.6 | 6 | 1.3 | 4 |
| الانفاق الاستثماري | 34.9 | 1 | -11.4 | 5 | 50.7 | 2 | 0.6 | 5 |
| الصادرات | 27.0 | 3 | 5.9 | 1 | 28.1 | 3 | 2.4 | 3 |
| الاستيرادات | 22.9 | 4 | 6.04 | 2 | 27.6 | 4 | 2.75 | 2 |
| التغير في الخزين | 28.7 | 2 | -62.3 | 6 | 63.6 | 1 | 10.5 | 1 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق الاحصائي وباستخدام الدالة الاسية.

امتاز الانفاق الحكومي خلال، مدة السبعينات بنوع من التوازن، مع التركيز على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والتربية والخدمات الاجتماعية، اما خلال فترة الثمانينات تراجع الانفاق الحكومي على الخدمات لصالح الانفاق على الدفاع والامن الداخلي وذلك بسبب ظروف الحرب.

اما خلال فترة التسعينات فقد احتل الدعم المقدم لتمويل الحصة التموينية الجزء الاغلب من الانفاق الحكومي، اذ بلغت فقرة دعم الاسعار 52.8% وهي اعلى نسبة فيما كانت حصة الصحة 1.9% و 3% حصة التربية والتعليم خلال سنة 1994[5].

وقد تم تمويل النفقات الكبيرة والتي تمثلت بصورة رئيسية في عملية اعمار ما دمرته الحرب ودعم البطاقة التموينية من خلال الاصدار النقدي الكبير ، مما سبب حالة عجز كبير ومستمر في الموازنة العامة حيث ارتفع من 13.3 مليار دينار سنة 1991 الى 583.8 مليار دينار سنة 1995 والذي مثل 84.5% من اجمالي الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري)، وقد وصل هذا العجز الى 535 مليار دينار سنة 2001، والذي مثل 28.3% من اجمالي الانفاق الحكومي[6].

## 2-2: تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص

تظهر دالة الانفاق الاستهلاكي الخاص، انه كان يتزايد كل سنة بمقدار243 الف دينار

$$C=831+243T-3641_{D91:2004}-1823_{D94:2004}$$

t 3.54 13.23 - 9.05 -4.83

$R^2$= 0.862 $R^2$= 0.849 F= 64.73

سنوياً، كما تظهره معلمة المتغير T، كما ان الدالة قد شهدت تغييرين هيكليين سالبين احدهما سنة 1991 بلغ (3641-). كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{91:2004}$ وهذا ناتج عن ظروف الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق بعد احداث الكويت.

والتغير الهيكلي الثاني سنة 1994 والذي بلغ (1823-) كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{94:2004}$ وهذا ناتج عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد بسبب التضخم الاقتصادي الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار الاقتصادي، والناتج عن التوسع في الانفاق الحكومي والذي تم تمويله من خلال التمويل بالعجز عن طريق الاصدار النقدي.

وقد بلغت نسبة مساهمة الانفاق الخاص في الانفاق الاجمالي خلال فترة البحث 39.75% والذي جاء في المرتبة الثالثة بين عناصر الانفاق الكلي، هذا يعكس الارتفاع الكبير في الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد العراقي لكونه من الاقتصاديات النامية (كما هو موضح من خلال جدول1)، محققاً معدل نمو مركب قدره 1.3% خلال فترة البحث وقد جاء في المرتبة الرابعة ضمن عناصر الانفاق الكلي (كما هو موضح من خلال جدول 2).

## 2-3: تطور الإنفاق الاستثماري

تشير دالة الانفاق الاستثماري I الى ان الانفاق الاستثماري كان يتزايد كل سنة بمقدار

$$I=-15480+231T-1811\ D_{83:2004}-4369_{D90:2004}$$

t -4.62 5.26 -2.86 -6.65

$R^2$=0.614 $R^{-2}$=0.577 F=16.43

231 إلف دينار كما رصدته معلمة المتغير T، الا ان الدالة قد شهدت تغيران سلبيان احدهما سنه1983 بلغ (1811-) كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{83:2004}$ . وهذا ناتج عن آثار الحرب العراقية الإيرانية، والتغير الثاني سنة 1990 والذي بلغ (4369- )، كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{90:2004}$ وهذا ناتج عن تأثير الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد أحداث الكويت.

وقد شكل الإنفاق الاستثماري نسبة 20.10% من الانفاق الكلي خلال فترة البحث، والذي جاء بالمرتبة الخامسة، كما هو مبين من خلال جدول (1) وتعد هذه النسبة منخفضة نسبياً مقارنة مع اهمية هذا العنصر والدور المركزي الذي يطلع به خلال عملية التنمية الاقتصادية.

في حين حقق معدل نمو مركب قدرة 0.6% خلال فترة البحث وهو معدل نمو منخفض ايضاً. وقد جاء في المرتبة الخامسة كما هو موضح في الجدول (2) انخفاض معدل النمو ونسبة المساهمة للانفاق الاستثماري يعود الى الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد خلال فترة البحث (الحروب والحصار الاقتصادي). مما جعل اغلب الموارد الاقتصادية توجه لتمويل الحرب او لدعم البطاقة التموينية والذي كان يفترض توجيه نسبة اكبر من الانفاق الى مجال الاستثمار ، لكون العراق بلد نامي ويهدف الى اللحاق بركب الدول المتقدمة.

## 4-2: تطور التغير في المخزون السلعي

تشير دالة التغير في المخزون السلعي (S)، انه كان يتناقص كل سنة بمقدار (39.7-) الف دينار كما رصدته معلمة المتغير T، الا ان الدالة قد شهدت تغيراً هيكلياً موجباً

$$S=3031-39.7T+5343\ D_{99:2002}$$

t 1.40 -1.54 7.12

$R^2=0.666$ $R^2=0.642$ F=29.84

بلغ 5343 كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{99:2002}$. وهذا ناتج عن الاثار الايجابية لتطبيق مذكرة التفاهم على الاقتصاد العراقي .

وقد شكل التغير في الخزين نسبة منخفضة في الانفاق الكلي اذ بلغ3.1% من قيمة الانفاق الكلي، والذي جاء في المرتبة الاخيرة، كما يظهر من خلال الجدول (1). في حين حقق معدل نمو مركب مرتفع نسبياً بلغ 10.5% الذي جاء في المرتبة الاولى وهذا ناتج عن التحسين الذي ظهر على التغير في المخزون السلعي في السنوات الاخيرة نتيجة لتطبيق مذكرة التفاهم.

## 5-2: تطور الصادرات

تعد الصادرات عنصر من عناصر الضخ للدخل، والتي يترتب عليها زيادة الطلب والانتاج والاستخدام والدخل وبصورة مضاعفة تعتمد على مضاعف التجارة الخارجية. حيث تشير دالة الصادرات (E) الى انها كانت تتزايد كل منه بمقدار 482 الف دينار كما رصدته معلمة المتغير T، الا ان الدالة قد شهدت تغيرين هيكليين سالبين الاول بلغ 4529 كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{81:2004}$ وهذا ناتج عن تاثير الحرب العراقية الايرانية التي كان لها اثر كبير في انخفاض الصادرات ولا سيما الصادرات النفطية اما التغير الثاني فقد بلغ 5831 كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{91:2004}$، وهذا ناتج عن تاثير الحصار الاقتصادي الذي

$$E= -32185+482T-4529\ D_{81:2004}-5831\ D_{91:2004}+5309\ D_{99:2004}$$

t -3.11 3.51 -3.14 -3.62 3.44

$R^2= 0.69$ $R^2= 0.647$ F=16.12

فرض على العراق بعد احداث الكويت. حيث انخفضت الصادرات النفطية بنسبة 97% وغير النفطية بنسبة 31% في عام 1991 مقارنة مع عام 1990.[7]

كما ان الدالة شهدت تغيراً هيكلياً موجباً بلغ 5309 كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{99:2004}$ ، وهذا ناتج عن تطبيق مذكرة التفاهم (بما يتعلق بالصادرات النفطية فقط والتي تمثل معظم الصادرات العراقية).

وقد شكلت الصادرات نسبة 57% من اجمالي الانفاق الكلي خلال فترة البحث، وهي تمثل اعلى نسبة كما هو موضح من خلال الجدول (1). وهذا يوضح مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات في تمويل عناصر الانفاق الكلي. وقد حققت الصادرات معدل نمو مركب قدره 2.4% خلال فترة البحث محققاً المرتبة الثالثة كما هو موضح من خلال جدول (2).

## 6-2: تطور الاستيرادات

امتازت الاستيرادات العراقية بضخامتها وتنوعها الكبير، وهذا ناتج عن سببين وفرة النقد الاجنبي (ولا سيما خلال عقد السبعينات) وضعف القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي، مما جعل الاستيرادات هي المصدر الرئيسي لسد الفجوة بين الطلب المحلي المتنامي والعرض المحلي المحدود.

وتشير دالة الاستيرادات (M) الى انها كانت تتزايد كل سنة بمقدار 225 الف دينار، كما رصدته معلمة المتغير T، وان الدالة قد شهدت تغييراً هيكلياً سالباً الاول بلغ (4980-)

$$M=-14564+225T - 4980_{D91:2004} +5059D_{2000:2004}$$

T -3.47 4.30 -5.03 5.18

$R^2= 0.704$ $R^2= 0.674$ F=23.78

كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{91:2004}$ وهذا ناتج عن تاثير الحصار الاقتصادي.

الا ان الدالة قد شهدت تغييراً هيكلياً موجباً بلغ 5059 كما رصدته معلمة المتغير الوهمي $D_{2000:2004}$ وهذا ناتج عن تطبيق مذكرة التفاهم التي سمحت باستيراد مفردات البطاقة التموينية والسلع الضرورية الاخرى.

وقد بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات في الانفاق الكلي 46.09 خلال فترة البحث محققتاً معدل نمو مركب بلغ 2.75% كما هو موضح من خلال الجدولين (2،1) ، ارتفاع هذه المؤشرات يعكس احد اسباب ضعف تاثير تفاعل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي نتيجة لتسرب تاثيره الى الخارج من خلال الاستيرادات.

## 3: تحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي

يظهر الجدول (3) قيمة تفاعل المضاعف والمعجل على مستوى الاقتصاد القومي، نتيجة للتغير في الطلب النهائي بمقدار وحدة نقدية واحدة على مستوى جميع القطاعات، وقد بلغت مقدار الزيادة في الدخل 29.46 دينار سنة 1976 ارتفعت الى 53.74 سنة 1982 الا انها قد انخفضت الى 28.69 دينار سنة 1988.

جدول (3) قياس قيمة التفاعل بين المضاعف والمعجل حسب القطاعات في الاقتصاد العراقي

| ت | 1976 | | 1982 | | 1988 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الترتيب | القيمة | الترتيب | القيمة | الترتيب |
| 1 | 1.41 | 9 | 1.95 | 8 | 1.29 | 12 |
| 2 | 1.02 | 15 | 1.07 | 14 | 1.04 | 16 |
| 3 | 1.65 | 4 | 1.97 | 7 | 1.43 | 8 |
| 4 | 1.80 | 3 | 2.02 | 6 | 1.38 | 9 |
| 5 | 1.50 | 7 | 2.02 | 6 | 1.50 | 5 |
| 6 | 1.52 | 6 | 2.20 | 4 | 1.52 | 4 |
| 7 | 1.43 | 8 | 2.10 | 5 | 1.45 | 7 |
| 8 | 1.47 | 7 | 1.95 | 8 | 1.49 | 6 |
| 9 | 1.55 | 5 | 1.95 | 8 | 1.32 | 10 |
| 10 | 3.60 | 2 | 11.46 | 2 | 3.74 | 2 |
| 11 | 1.65 | 4 | 2.32 | 3 | 1.53 | 3 |
| 12 | 1.15 | 13 | 1.85 | 10 | 1.12 | 15 |
| 13 | 4.71 | 1 | 14.26 | 1 | 4.98 | 1 |
| 14 | 1.28 | 11 | 1.69 | 12 | 1.31 | 11 |
| 15 | 1.38 | 10 | 1.81 | 11 | 1.32 | 10 |
| 16 | 1.13 | 14 | 1.22 | 13 | 1.09 | 14 |
| 17 | 1.19 | 12 | 1.91 | 9 | 1.18 | 13 |
| 18 | 29.46 | | 53.74 | | 28.69 | |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

1- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، جداول المستخدم- المنتج للسنوات 1976 و 1982 و1988 .

2- مصفوفة راس المال للسنوات 1976 و 1982 و1988 التي تم الحصول عليها من البيرماني، صلاح مهدي عباس، تحليل المستخدم- المنتج الديناميكي لتشخيص واقع التوازن والاختلال في الاقتصاد العراقي 1970-1990، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1997.

القطاعات

| | |
|---|---|
| 1- الزراعة | 10- الصناعات المعدنية |
| 2- استخراج النفط | 11- الصناعات التحويلية الاخرى |
| 3- التعدين والمقالع | 12- الماء والكهرباء |
| 4- الصناعات الغذائية | 13- البناء والتشيد |
| 5- الصناعات النسيجية | 14- التجارة |
| 6- صناعة الخشب والاثاث | 15- النقل والمواصلات |
| 7- صناعة الورق والطباعة | 16- البنوك والتامين |
| 8- الصناعات الكيمياوية | 17- الخدمات |
| 9- الصناعات التعدينية | 18- مجموع القطاعات |

هذا يعكس مقدار التطور الذي وصل اليه الاقتصاد العراقي خلال سنة 1982 الناتج عن تنفيذ الخطط التنموية خلال عقد السبعينات، والذي شهدت تنفيذ العديد من المشاريع في مختلف القطاعات من خلال توجيه دفعة قوية من الاستثمارات وعلى جبهة واسعة من القطاعات، الا ان فترة الثمانينات شهدت تراجع في جهود التنمية بسبب اندلاع الحرب العراقية الايرانية مما انعكس ذلك على تراجع كبير في اداء الاقتصاد العراقي تمثل في انخفاض تاثير تفاعل المضاعف والمعجل الى مستوى دون سنة 1976.

اما على مستوى القطاعات فيظهر الجدول (3) انخفاض هذه القيم وتقاربها بصورة عامة مما يعكس تسرب اثر المضاعف والمعجل الى الخارج عن طريق الاستيرادات وذلك لتخلف الانتاج المحلي عن اشباع الطلب المحلي. وذلك لتخلف القطاعات السلعية ولا سيما الصناعات الوسيطة والاستثمارية التي امتازت بضعف قاعدتها السلعية وتركزها على بعض الفروع بحيث لم تكن قادرة على اشباع الطلب الوسيط للقطاعات الاقتصادية الاخرى، فضلا عن تخلف الصناعات الاستهلاكية ومحدودية انتاجها.

انخفاض الفروق بين القيم يعكس الاستقرار النسبي للهيكل الانتاجي وضعف حالة الديناميكية للهيكل الانتاجي للقطاعات الاقتصادية.

وبالرغم من ذلك يمكن تشخيص ثلاث حالات على مستوى القطاعات وهي القطاعات التي حققت اكبر مقدار من الدخل الناتج عن التغير في الطلب النهائي بمقدار وحدة نقدية واحدة، وخلال سنوات البحث كانت (قطاع البناء والتشييد، والصناعات المعدنية والغذائية والتحويلية الاخرى وقطاع التعدين والمقالع وصناعة الخشب والصناعات النسيجية والصناعات التعدينية).

وتعد هذه القطاعات القائدة لعملية التنمية او مراكز النمو التي يجب ان توجه لها الدفعة القوية من الاستثمارات فتعمل على خلق وفورات خارجية تعمل على تشجيع الاستثمار في الاقطاعات الاخرى التي ترتبط معها بعلاقات تشابكية ناتجة عن العملية الانتاجية، مما يعزز ذلك ان هذهِ القطاعات تتمتع باكبر قدر من الارتباطات الامامية والخلفية مع القطاعات الأخرى[8]. والتي تعتمد ايضاً فن انتاجي كثيف لراس المال أي ارتفاع معامل راس المال /الانتاج مما يجعل قيمة المعجل اكبر مما في غيرها من القطاعات.

اما القطاعات التي جاءت في المرتبة الثانية في قدرتها على تحقيق زيادة في الدخل فهي (الصناعات الكيمياوية وصناعة الورق والطباعة والزراعة وقطاع النقل والمواصلات).

وتعد هذه القطاعات بمثابة القطاعات المكملة لعملية التنمية بحيث ان الاستثمار في هذه القطاعات يخلف قوى جذب لتنمية القطاعات المرتبطة بها بعلاقات تشابكية.

اما القطاعات التي جاءت في المرتبة الثالثة من حيث قدرتها على تحقيق زيادة في الدخل القومي فهي (التجارة والخدمات والماء والكهرباء والبنوك والنفط). وهذا يؤكد ضعف قدرتها التحفيزية للقطاعات الاخرى لكونها تمتاز بارتباطات امامية عالية وارتباطات خلفية ضعيفة عادة وضعف معامل راس المال/الانتاج فيها مما يجعل انخفاض قيمة المعجل فيهما.

## 4- الاستنتاجات والتوصيات

اما اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث هي:

## 4-1: الاستنتاجات

1- تحليل المستخدم- المنتج الديناميكي يعد افضل الاساليب في حساب تفاعل المضاعف والمعجل وذلك لكونه يوفر الامكانية لحسابه على مستوى كل قطاع وعلى مستوى الاقتصاد القومي ككل، بينما بقية الأساليب تعتمد على مستوى الاقتصاد القومي ككل فقط.

2- اتضح بان الإنفاق الاستهلاكي (الخاص والحكومي) يمثل نسبة كبيرة من الانفاق القومي حيث بلغت نسبة مساهمة في الانفاق القومي 62.32% خلال فترة البحث. وقد كان الانفاق الاستهلاكي الحكومي يتزايد كل سنة بمقدار 108 الف دينار بينما الانفاق الاستهلاكي الخاص يتزايد كل سنة بمقدار 243 الف دينار وهذا مما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع العراقي، وقد كان للاستيرادات الدور الكبير في اشباع هذا الطلب.

3- اعتماد العراق على الاستيرادات بشكل كبير في سد الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي جعل الاستيرادات تشكل نسبة مساهمة مرتفعة في الانفاق القومي بلغت 46.04% . محققاً معدل نمو بلغ 2.75% وقد كانت تتزايد كل سنة بمقدار 225 الف دينار. ان ارتفاع هذه النسب جعل تاثير تفاعل المضاعف والمعجل يتسرب الى الخارج عن طريق الاستيرادات.

4- تمثل سنة 1982 افضل مستوى من الاداء شهده الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث، حيث كان تغير في الطلب النهائي بمقدار وحدة نقدية واحدة على مستوى كل قطاع، تحقق دخل مقداره 53.74 دينار على مستوى الاقتصاد القومي ، بينما كان يحقق 29.46 دينار سنة 1976 انخفض سنة 1988 الى 28.69 دينار.

5- كان للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق خلال فترة البحث السبب المباشر في انخفاض مساهمة الانفاق الاستثماري في الانفاق القومي حيث بلغت نسبة مساهمته 20.10% والذي حقق معدل نمو منخفض قدره 0.6%.

6- حققت الصادرات اعلى مساهمة في الانفاق القومي اذ بلغت 57 % محققاً معدل نمو مركب بلغ 2.4%. وكانت تتزايد كل سنة بمقدار 482 الف دينار وهي اعلى زيادة سنوية بين عناصر الانفاق الكلي. وهذا يعكس مدى الاعتماد على الصادرات في تمويل الانفاق الكلي.

7- مثل كل من قطاع البناء والتشيد والصناعات المعدنية والغذائية والصناعات التحويلية الاخرى وقطاع التعدين والمقالع وصناعة الخشب والصناعات التعدينية والنسيجية القطاعات القائدة لعملية التنمية في الاقتصاد العراقي حيث حققت اكبر قدر من الدخل نتيجة لتغير الطلب النهائي بمقدار وحدة واحدة. وقد تراوحت قيمته بين 14.26 وحدة نقدية الى 1.50 وحدة نقدية (في اغلب سنوات البحث).

8- أما القطاعات المكملة لعملية التنمية والتي حققت زيادة في الدخل اقل من قطاعات القائدة والتي تراوحت بين 1.47 وحدة نقدية الى 1.32 وحدة نقدية نتيجة لتغير الطلب النهائي بوحدة نقدية واحدة وهذه القطاعات هي الصناعات الكيمياوية والورق والزراعة والنقل والمواصلات.

9- اما القطاعات التي جاءت في المرتبة الثالثة من حيث قدرتها على تحقيق زيادة في الدخل القومي فهي التجارة والخدمات والماء والكهرباء والبنوك والنفط، وتراوحت هذه الزيادة بين 1.28 الى 1.02 وحدة نقدية.

## 4-2: التوصيات

1- توجيه الدفعة القوية من الاستثمارية في المرحلة القادمة الى القطاعات القائدة، والتي حققت اكبر قدر من الدخل نتيجة لتغير الطلب النهائي، لقدرتها على تحفيز الاستثمار في القطاعات الاخرى والتي ترتبط معها بعلاقات تشابكية وهذه القطاعات هي (قطاع البناء والتشييد والصناعات المعدنية والغذائية والتحويلية الاخرى وقطاع التعدين والمقالع وصناعة الخشب والتعدينية والصناعات النسيجية).
2- في المرحلة الثانية من عملية التنمية، يجب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المكملة (الصناعات الكيمياوية وصناعة الورق والنقل والمواصلات)، التي تكون استثمارات المرحلة الاولى قد خلقت ظروف لنمو هذه القطاعات من خلال ما توفره من وفورات خارجية تستفيد منها مشروعات المرحلة الثانية.
3- رفع معدل التراكم الراسمالي للاقتصاد العراقي، الذي يعد احد الركائز الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية مع التاكيد على الاستفادة من الايرادات النفطية (ولا سيما في الفترة الحالية التي تشهد ارتفاعاً كبيراً في اسعار النفط الخام). بحيث يصل هذا المعدل الى الحد الذي يمكن الاقتصاد من الانطلاق في مسار النمو الذاتي، وهذا يتم من خلال رفع نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق الكلي والذي امتاز بانخفاض هذه النسبة ومعدل نموه الذي بلغ 0.6%.
4- تنويع هيكل الصادرات العراقية ولا سيما في المجالات التي يمتلك العراق ميزة نسبة في انتاجها كالمنتجات الزراعية والكيمياوية والتعدينية وتقلل الاعتماد على صادرات النفط الخام.
5- تقليل الاعتماد على الاستيرادات في اشباع الطلب المحلي وان يقتصر ذلك على السلع الضرورية والاستثمارية من خلال تنويع هيكل الاقتصاد العراقي بحيث يكون قادر على اشباع اكبر قدر من الطلب الكلي ولا سيما السلع الاستهلاكية والوسيطة في المستقبل القريب، ولما لهذا من اثر كبير في رفع قيمة تفاعل المضاعف والمعجل وزيادة قيمة الدخل القومي.
7- مع التأكيد على مسالة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات القائدة ، ولإنجاح عملية التنمية، لأبد من الأخذ بنظر الاعتبار النقاط الآتية.

أ- بالرغم من كون قطاع استخراج النفط جاء في ألمرتبه الأخيرة من حيث تفاعل قيمه عمل المضاعف والمعجل ،ألانه يجب الاستمرار بتوجيه نسبه مناسبة من الاستثمارات إلى هذا القطاع، لغرض تطوير الطاقات الإنتاجية والتصديرية له، لكونه ألمول الرئيس لعمليه التنمية.
ب- بحث المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي والعمل على حلها وتطوير هذا القطاع، لما يتمتع به من أهميه كبيره ،لكونه المصدر الرئيس للمواد الأولية للعديد من الصناعات، وكذلك المسئول الأول عن ألأمن الغذائي للبلد.
ج- الاهتمام بقطاع الخدمات ولاسيما قطاع الصحة والتعليم ،لما له من أهمية مباشره في رفع رفاهية الفرد ورفد عملية التنمية بالكوادر البشرية عليه الكفاءة، إلى جانب توفير قدر مناسب من البنية التحتية كالطرق والجسور والموانى للإسراع بعمليه التنمية.
د- ومن المتطلبات الضرورية لإنجاح عمليه التنمية مع توفر الشروط المادية والبشرية، لابد من مكافحة الفساد الاداري والمالي في كافة الميادين.

## المصادر

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:
- د. البيرماني، خزعل (1987) مبادى الاقتصاد الكلي، بغداد مطبعة الديوان. ص ص 233-272.

- أكلي، ج، (1980)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة د. عطية مهدي سلمان، ج1، الموصل، مديرية مطبعة جامعة الموصل، ص ص371-378.
- د. سلمان، جمال داود، (1982)، تحليل التداخل بين المضاعف والمعجل، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد الثاني، السنة الثانية، يوليو، ص ص 164-168.
- P. Michael and B. Robin, (2000); Macroeconomics Canada in the Global Environment; Forth edition, Pearson Education Canada Inc., Toronto, pp 554-563.
- Barro, Robert J.; (1993); Macroeconomics, Forth edition, John Wiley and Sons Inc., New York, pp 545-550.

Hansen, A. H., (1953); A Guide T Keynes; McGraw-Hill Paper Backs, New York, pp 86-114.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر:
- د. البيرماني، مصدر سابق، ص ص 292-304 .
- اكلي، ج، مصدر سابق، ص ص 378- 371.
- د. سلمان، جمال داود، مصدر سابق، ص ص 176-180.
- J. M. Clark, "Business Acceleration and Law of Demand A Technical Factor in Economic Cycles" the Journal of Political Economy, 1917 Reprinted In American Economic Assertion, Readings in business cycles theory, Blackstone, Philadelphia, 1944, pp 235-260.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر:
- د. البيرماني، مصدر سابق، ص ص 458-464.
- اكلي، ج، مصدر سابق، 379-380.
- د. سلمان، جمال داود، مصدر سابق، 180-183.
- د. صقر، احمد صقر، ص ص 459-463.
- أسارتشايا، ابرنيام، (1979)، الكنزية الحديثة تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة وتقديم، د. عارف دليلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ط1، ص ص 59-64.

(4) حسبت الدوال باعتماد البيانات الواردة في الملحق الإحصائي.

(5) د. علاوي، كامل (شتاء 2000)، دراسة تحليلة لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية العدد الثاني، ص 8.

(6) التميمي، سامي عبيد محمد، (2005) تحليل لواقع الاقتصاد العراقي وسياسات الاصلاح الاقتصادي للفترة 1988-2004، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص 47-48.

(7) التميمي، سامي عبيد، مصدر سابق، ص 38.

**(8) لمزيد من التفاصيل انظر:**
**الخزرجي، بشرى عاشور حاجم، (2000) تحليل بنيت التكامل القطاعي في الدول النامية (العراق حالة دراسية 1970-1990) رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد.**
**(9) الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، جداول المستخدم - المنتج للاقتصاد العراقي للسنوات 1976، 1982، 1988.**
**(10) البيرماني، صلاح مهدي عباس (1997)، (تحليل المستخدم- المنتج الديناميكي لتشخيص واقع التوازن والاختلال في الاقتصاد العراقي 1970-1990)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.**

## الملحق الإحصائي

### تطور الطلب النهائي في العراق بالاسعار الثابتة لسنة 1980 (مليون دينار)

| السنة | الانفاق الحكومي | الاستهلاكي العائلي | التغير في الخزين | اجمالي تكوين راس المال الثابت | الصادرات | الاستيرادات | الانفاق على الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 614.8 | 1288.24 | 39.47 | 412.76 | 975.60 | 664.60 | 2666.26 |
| 1971 | 695.50 | 1389.06 | 31.76 | 420.67 | 1288.81 | 809.79 | 3016.01 |
| 1972 | 711.16 | 1273.5 | 114.88 | 443.78 | 1033.73 | 770.16 | 2806.89 |
| 1973 | 832.8 | 997.84 | 137.62 | 564.996 | 1410.53 | 863.88 | 3079.906 |
| 1974 | 1419.2 | 1264.4 | 850.71 | 1139.68 | 3763.68 | 1662.2 | 6505.47 |
| 1975 | 1395.00 | 2383.25 | 591.09 | 1926.17 | 3441.5 | 2109.72 | 7627.29 |
| 1976 | 1698.99 | 2620.51 | -55.20 | 1962.41 | 4416.57 | 2586.40 | 8167.28 |
| 1977 | 1445.25 | 3462.74 | 22.46 | 1986.41 | 4428.57 | 3012.72 | 8332.71 |
| 1978 | 1781.38 | 3383.48 | -691.65 | 2565.6 | 5118.66 | 2448.51 | 9708.96 |
| 1979 | 1912.28 | 3451.93 | 655.47 | 3152.83 | 8101.08 | 3824.28 | 13449.31 |
| 1980 | 2451.2 | 3601.9 | 1053.3 | 2807.2 | 10012.4 | 4977.6 | 14948.4 |
| 1981 | 2879.89 | 3473.23 | 1097.74 | 4770.11 | 2239.57 | 6455.07 | 8005.47 |
| 1982 | 3291.95 | 4446.74 | 614.16 | 4815.7 | 2665.47 | 7542.32 | 8291.7 |
| 1983 | 3595.59 | 4497.63 | -2320.29 | 3620.483 | 3316.86 | 3655.25 | 9054.773 |
| 1984 | 3037.17 | 4757.59 | -1055.23 | 2698.88 | 4959.22 | 4468.32 | 9929.31 |
| 1985 | 2588.3 | 4729.91 | -371.74 | 2511.99 | 3325.73 | 4897.16 | 7887.03 |
| 1986 | 3029.62 | 4843.49 | -571.25 | 2225.85 | 1893.34 | 3816.35 | 7604.43 |
| 1987 | 2871.34 | 4658.07 | -62.80 | 1851.10 | 4836.8 | 5149.38 | 9005.13 |
| 1988 | 2610.42 | 4212.28 | -49.33 | 2629.40 | 5121.42 | 3507.04 | 11017.15 |
| 1989 | 2349.83 | 6270.61 | -2773.4 | 2473.56 | 5739.56 | 4270.17 | 9789.99 |
| 1990 | 1588.84 | 6543.44 | -3753.89 | 160.90 | 5263.33 | 5909.28 | 3893.34 |
| 1991 | 634.96 | 3613.56 | -261.11 | 188.34 | 736.3 | 828.73 | 4083.32 |
| 1992 | 426.99 | 3111.74 | -1347.60 | 281.48 | 905.9 | 1204.85 | 2173.66 |
| 1993 | 251.88 | 1600.765 | -227.65 | 383.1957 | 482.14 | 623.30 | 1867.0303 |
| 1994 | 115.26 | 1520.46 | -98.46 | 125.91 | 1316.51 | 355.53 | 2624.15 |
| 1995 | 93.28 | 1663.61 | -665.98 | 96.23 | 554.70 | 403.39 | 1311.45 |
| 1996 | 112.17 | 1691.69 | -156.18 | 33.73 | 974.80 | 603.7 | 2052.51 |
| 1997 | 738.87 | 2663.50 | 219.16 | 145.21 | 5534.24 | 3670.12 | 12971.1 |
| 1998 | 1511.48 | 2728.04 | 427.28 | 206.19 | 6675.62 | 4657.07 | 16205.68 |
| 1999 | 2642.31 | 2799.36 | 5545.87 | 335.16 | 11892.71 | 4136.79 | 27350.2 |
| 2000 | 2517.02 | 2878.83 | 5576.59 | 620.40 | 16095.32 | 10552.39 | 38240.55 |
| 2001 | 2360.91 | 2955.67 | 4791.96 | 533.11 | 9811.68 | 9245.51 | 29698.84 |
| 2002 | 2415.04 | 3036.08 | 1609.46 | 670.57 | 8827.71 | 6153.50 | 22712.36 |
| 2003 | 835.28 | 3131.84 | - | 5266.44 | 5266.44 | 5228.95 | 19728.95 |
| 2004 | 3130.10 | 4109.70 | - | 2150.57 | 6815.91 | 7684.85 | 23891.13 |

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء حولت الى الاسعار الثابتة من قبل الباحث.